

زبدة الأصول

[170] والساقط منه. الثاني - ما ذهب إليه جماعة منهم أبو الحسن الاشعري وأتباعه وهم كثيرون، فانهم لما رأوا شناعة المذهب الاول فروا منه بما لا ينفعهم، وقالوا: ان أفعال العباد الاختيارية واقعة بقدره ا[] وحده وليس لقدرتهم تأثير فيها، بل ا[] سبحانه أجرى عادته بأنه يوجد في العبد قدرة واختيارا، فإذا لم يكن هناك صانع أوجد فيه فعله المقدور مقارنة لهما، فيكون فعل العبد مخلوقا [] تعالى ابداعا واحداثا ومكسوبا للعبد. وقد ذكروا في المراد من الكسب وجوها، أحسنها ما قاله القاضي أبو بكر الباقلاني، وهو أن الانسان، وان كان فعله صادرا عنه بغير تأثير منه في صدره، الا أن تلونه بلون حسن أو قبيح انما يكون بقدرته واختياره. مثلا: ضرب اليتيم إذا صدر منه يكون المؤثر في أصل تحققه هو ا[] تعالى، الا أن قصد كونه للتربية فيكون حسنا أو الظلم فيكون قبيحا انما فوض الى العبد، وهذا هو المعيار للثواب والعقاب. ولكن الظاهر أنه لا ينفعهم ذلك أيضا، إذا القصد بنفسه فعل من الافعال، فعلى القول بالكسب لابد وأن يكون ذلك أيضا صادرا عن ارادة ا[] تعالى وقدرته، فلا اختيار أصلا. ولعله لذلك قال العلامة المجلسي (ره): والمراد بكسبه اياه مقارنة لقدرته وارااداته، من غير أن يكون هناك تأثير أو مدخل في وجوده سوى كونه محلاله، وقالوا نسبة الفعل الى العبد باعتبار قيامه به لا باعتبار ايجاده له. والالتزام بأحد هذين المذهبين مستلزم لانكار التحسين والتقبيح العقليين بالاضافة الى أفعال العباد، لانهما انما يكونان على الافعال الاختيارية. ألا ترى أن السيف إذا وقع آلة لقتل من يحسن قتله لا يحسنه العقلاء. وعلى القول بالجبر السيف والسيف متساويان في القتل وكل منهما آلة لوقوعه، فالسيف أيضا لا يستحق التحسين. كما ان القائلين بأحد هذين القولين - أي الجبر - وقعوا في اشكال تكليف العصاة، لانه ان لم تكن ارادته تعالى متعلقة بالفعل فلا يكون التكليف جديا، وان كانت ارادته متعلقة به فكيف تتخلف عن المراد.